# مجلة كلية الدعوة الإسلامية

العدد الثامن عشر
2001

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1369 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2001 من ميلاد المسيح عليه السلام

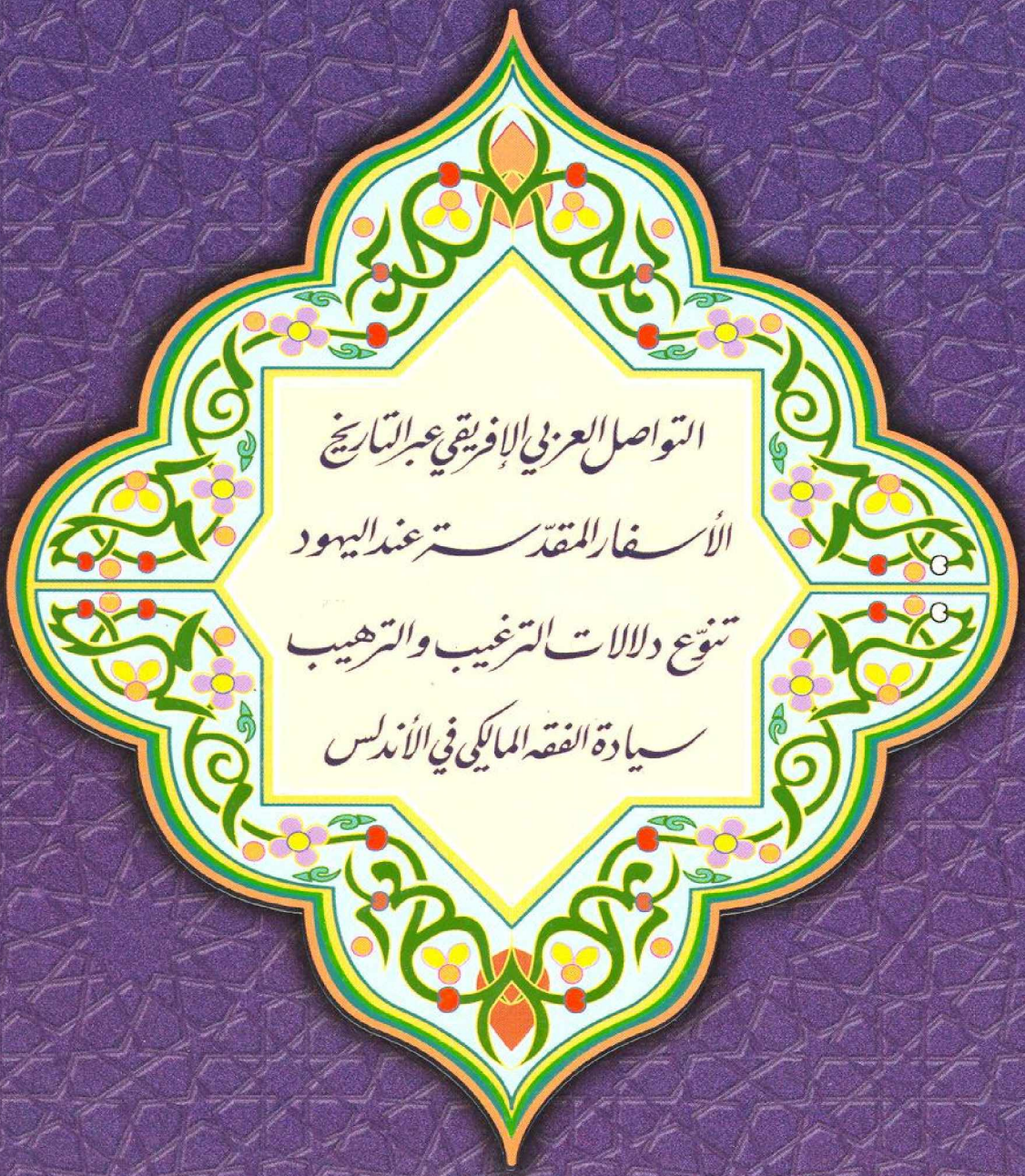

جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي، ولد بالأندلس ببلده جيان سنة ستمائة، وانتقل إلى المشرق، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل، وتصدَّر للتدريس بالتربة العادلية، وتحرج به جماعة كثيرة وصنف تصانيف مشهورة، وكان قد بلغ الغاية في إتقان لسان العرب، كما كان إماماً في علم القراءات الذي نظم فيه منظومة بقدر الشاطبية، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجاري، وكانت له دراية واسعة بأشعار العرب التي يستشهد بها في علم النحو واللغة، وكان الأئمة الأعلام في هذا الميدان يتحيرون في أمره، وليست داريته بالشعر فقط، ولكنه كان كذلك بالنسبة للحديث الشريف، وكان نظم الشعر عليه سهلاً، وخاصة الرجز والطويل والبسيط، والذي يدل على رسوخ

قدمه في علم النحو، أنه كان يقول عن ابن الحاجب: إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل وصاحب المفصل ونحوه صغيران.. وناهيك بمن يقول هذا القول في حق الإمام الزمخشري، وكان الشيخ ركن الدين ابن القريع يقول: إن ابن مالك ما خلَّى للنحو حرمة، ويقول بعض من عرف بابن مالك: إنه تصدَّر بحلب مدة وأم بالسلطانية، ثم تحول لدمشق وتكاثر عليه الطلبة وحاز قصب السبق، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب، مع الحفظ، والذكاء، والورع، والصيانة، والتحري لما ينقله، والتحرير فيه، مع الصبر على المطالعة الكثيرة، حتى تخرج على يديه أئمة كابن المنجى وغيره، وسارت بتصانيفه الركبان، وأقرها الأئمة الأعيان.

وكان صادق اللهجة في سلوكه، ورعاً في دينه حسن السمت، كامل العقل، وكان إماماً للمدرسة العادلية، ولعلو مكانته كان إذا صلَّى بالناس في هذه المدرسة يشيعه قاضي القضاة ابن خلكان إلى بيته تعظيماً له، فكان سلوكه دائماً مع الجد، وبعيداً عن النزهات والهزل، وكان ابن مالك رحمه الله حريصاً على تحصيل العلم، والذي يدل على ذلك صبره للمطالعة الكثيرة حتى قيل: إنه يوم وفاته حفظ ما يقرب من ثمانية شواهد، وبالرغم مما ذكرنا من منزلته العلمية، فإنه كما يحكى عنه لا يحتمل المناقشة والحوار والمباحثة، وقيل في تعليل ذلك: إنه أخذ العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه. ولكن هذا التعليل غير مقبول، ذلك أن كثيراً من العلماء يأخذون العلم باجتهادهم بأنفسهم، ومع ذلك يصبرون للمناقشة والبحث الطويل، والذي نميل إليه إن صح ذلك في حقه أن هذا أمر راجع لفطرته، لأن بعض الناس بطبعهم لا يقبلون الجدال والمناقشة والبحث، ويجوز أن يكون ابن مالك من هذا النوع، وعلى غرار ذلك النسق، أضف إلى ذلك أنه كان ممن يحفظون كثيراً، وكثرة الحفظ تميل بصاحبها إلى السطحية والبعد عن العمق، ولهذا السبب نرى ابن مالك في استنباطه للقواعد النحوية، بمجرد ما يأتي نص يفيد ظاهره أن مثله مطرد في اللغة، يأخذ به ويستند عليه، دون نظر وبحث لما يرد عليه من إشكال...

وقد اختلف في تحديد اسمه بالضبط، ومهما يكن من اختلاف في ذلك

فهو على أية حال مشهور بجده في المغرب والمشرق، ويذهب ابن غازي إلى أن ولادته كانت سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ومن العجيب في هذه الصدد، أن ابن خلكان الذي كان يعظمه لدرجة أنه كان يشيعه إلى بيته بعد كل صلاة في المدرسة العادلية، لم يترجم له في تاريخه وفيات الأعيان، وقد انتقد في ذلك، ويحكي ابن مالك رحمه الله قصة عن نفسه لصاحب دمشق، يقول فيها: إنه أعلم الناس بالعربية والحديث في عصره، ويكفيه شرفاً أن يكون من تلاميذة الإمام النووي والعلم الفارقي والبعلي والزين المزي وغيرهم.. وكان رحمه الله سريع المطالعة كثير المراجعة، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في مجلسه، ويحكى عنه أنه توجه يوماً مع أصحابه للتنزه والفرجة بدمشق، فلما بلغوا المكان الذي أرادوه غفلوا عنه ساعة، فطلبوه فلم يجدوه، ثم بحثوا عنه فوجدوه منكباً على أوراق يراجعها ويقرأها، وقد توفي رحمه الله سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية بدمشق، ودفن بها، ولعلو مكانته حين توفي رثاه جماعة كثيرة، منهم شرف الدين الحصنى بمرثية كانت أحسن مرثية قيلت في رثاء، نحوي، وفيها يقول:

يا شتات الأسماء والأفعال ... بعد موت ابن مالك المفضال

وانحراف الحروف من بعد ضبط ... منه في الانفصال والاتصال

مصدراً كان للعلوم بإذن اللّـ ... ـه من غير شبهة ومحال

عدم النحو والتعطف والتوكيد ... مستبدلاً من الأبدال

ألم اعتراه أسكن منه ... حركات كانت بغير اعتلال

يا لها سكتة لهمز قضاء ... أورثت طول مدة الانفصال

رفعوه في نعْشه فانتصبنا ... نصب تمييز كيف سير الجبال

وفيها يقول:

أدغموه في الترب من غير مثل ... سالماً من تغير الانتقال

وقفوا عند قبره ساعة الد ... فن وقوف ضرورة الامتثال

ومددنا الأكف نطلب قصراً ... مسكناً للنزيل من ذي الجلال

فهي كما ترى مكتظة بالاصطلاحات النحوية، وفي الوقت نفسه مصوغة في قالب شعري، متلائم مع مقتضى الحال التي قيلت فيها، كما رثاه تلميذه ابن النحاس الذي كانت له قدم راسخة في علم النحو واللغة، وفي ذلك يقول:

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي حمراً يحاكيها النجيع القاني

فلقد جرحت القلب حين نعيت لي وتدفقت بدمائه أجفاني

لكن يهوّن ما أحسّ من الأسى علمي بنقله إلى رضوان

وغيرهما كثير مما يطول سرده، ولا يسع المجال لذكراه[1] [2]..

## 1 ـ أساتذته وتلاميذه:

أخذ ابن مالك العربية بمسقط رأسه بجيّان بالأندلس، عن أبي المظفر المعروف بابن الطيلسان، وأبي رزين بن ثابت محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني، وسمع بدمشق من مكرم، وأبي صادق الحسن بن صباح، وأبي الحسن بن السّخاوي، وغيرهم، وجالس يعيش وتلميذه ابن عمرون بحلب، وروى عنه الألفية شهاب الدين محمود، ورواها الصفدي خليل عن شهاب الدين قراءة، وروى عنه ابنه بدر الدين محمد، ومحب الدين ابن جعوان الصيرفي، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وشهاب الدين بن غانم وناصر الدين بن شافع، وابن النحاس الذي كان شيخاً لأبي حيان، والإمام النووي، والعلم الفارقي، والشمس البعلي، وغير هؤلاء ممن لا يحصى عدهم، ويطول المقام لسردهم... ويذكر أبو حيان أن ابن مالك لم يصحب من له البراعة في علم اللسان، ويقول في ذلك: لقد طال تنقيري وفحصي عمن قرأ عليه، واستند في العلم إليه، فلم أجد من يذكر لي

---

(1) أحمد بن محمد المقري/ نفح الطيب/ الطبعة الأولى/ لبنان بيروت/ دار الكتب العلمية/ 1995م/ ج2 ص132 ـ 442.

(2) جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ بغية الوعاة/ لبنان بيروت/ المكتبة العصرية/ ج1/ ص130 ـ 137.

شيئاً من ذلك، ويستمر أبو حيان في نقده لابن مالك وأساتذته، ويضرب مثلاً على ذلك بثابت بن خيار فيقول: إنه لم يكن من الشهرة والجلالة في هذا الشأن، وإنما كانت شهرته وجلالته في إقراء القرآن. . وإذا حاولنا أن نفهم هذا القول على حقيقته، فسنجد أنه تحامل من أبي حيان على ابن مالك، ذلك أن ابن مالك يكفي أن يكون من تلامذته ابن النحاس، الذي كان إماماً في هذا الصدد، وفي الوقت نفسه كان أستاذاً لأبي حيان نفسه، ثم ماذا يقول في يعيش وابن عمرون وفي ابن مالك المرشاني؟! نعم ابن مالك فيما يظهر لم يكن متعمقاً في المباحث الفلسفية التي كثيراً ما نراها سارية في النحو، وهذا فيما أعتقد راجع إلى أنه لم يلتق بالعلماء الأعلام في هذا الميدان، ويأخذ منهم هذه النظريات، بل كان كل همه الحفظ والإحاطة بعلوم اللغة، ولهذا نراه في تقعيده للقواعد التي سار عليها، يميل إلى البساطة، وعدم التعمق، ومراعاة الاحتمال، بل يكفيه ظاهر النص ليقر القاعدة ويسير عليها[3] [4]، ولابن مالك طائفة من الشعر، وهو كغيره من العلماء، تبدو على شعره المسحة العلمية، والبعد عن الخيال، والعمق، والتقيد اللفظي، ومن أمثلة ذلك قوله:

إذا رمدت عيني تداويت منكم ... بنظرة حسن أو بسمع كلام

فإن لم أجد ماء تيممت باسمكم ... وصليت فرضي والديار أمامي

وأخلصت تكبيري عن الغير معرضاً ... وقابلت أعلام السوى بسلام

ولم أر إلا نور ذاتك لائحاً ... فهل تدع الشمس امتداد ظلام

## 2 ـ مؤلفاته:

مكث ابن مالك بالشام بالمدرسة العادلية في دمشق، يقرئ اللغة، ويؤلف في فروعها المختلفة، من نحو وغيره، فألف قصيدة دالية في علم القراءات مرموزة في قدر الشاطبية، وهي تدور حول المصطلحات والقواعد في

(3) أحمد بن محمد المغزي/ نفح الطيب المرجع السابق/ ص427 ـ 431.

(4) جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ المرجع السابق.

القراءات، وألف في النحو كتاب التسهيل، الذي سماه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وهو عبارة عن تلخيص للكتاب مطول ألفه قبل ذلك، وسماه الفوائد، وقيل المقاصد، وإليه يشير في الألفية بقوله:

وأستعين الله في ألفية مقاصد النحو بها محوية

وفي كتاب التسهيل تناول معظم أبواب النحو بالبحث، وشرح آراءه فيه بوضوح، وقد شرح جزءاً ليس بالقليل من هذا الكتاب، ولكنه لم يتمه، ويذكر الصلاح الصفدي أنه أكمله، وكان كاملاً عند تلميذه شهاب الدين بن يعقوب الشافعي، فلما مات ابن مالك ظن أنهم يولونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم من ذلك، وخرج متوجهاً إلى اليمن ومعه الشرح، وبقي هذا الشرح مخروماً بين أظهر الناس في هذه البلاد، ومهما يكن من شيء فإن هذا الشرح الآن ليس موجوداً بين أيدينا، والذي نستطيع أن نلم به أن كتاب التسهيل لابن مالك بسط فيه معظم مسائل النحو، وألف كتاب الموصل في نظم المفصل، وحلَّ هذا النظم وسماه سبك المنظوم وفك المختوم، وألف الكافية الشافية في ثلاثة آلاف بيت، جمع فيها كل ما سمعه ورآه في النحو من مسائل، وقد شرحها بنفسه ولخصها فيما بعد في كتاب الخلاصة، الذي هو الألفية الذي شاع وذاع في جميع البلاد، وطغى على كل ما ألف على منهاجه، وتناول في هذا الكتاب كل مسائل النحو تقريباً، إلى جانب المباحث الصرفية، ما عدا تصريف الأفعال، وكثير من أبيات الشافية موجودة في الألفية بلفظها، ويذكر الذهبي أن ابن مالك ألف كتاب الألفية لولده تقي الدين محمد، المدعو بالأسد، والحقيقة أن الكتاب الذي ألفه ابن مالك لولده تقي الدين، هو كتاب المقدمة الأسدية، وأما الألفية فقد صنَّفها برسم ابن البارزي، وقد أقبل الناس على كتاب الألفية بإعجاب وتقدير، لم يلقها كتاب آخر صنف على هذه الطريقة، ونستطيع أن ندرك ذلك حين نعرف أن كثيراً من الكتب التي ألفت باسم هذا الكتاب لم تلق نفس القبول والرغبة ومن ضمن ذلك ألفية ابن معط، وألفية السيوطي، وغيرهما في النحو ويقول بعض المغاربة في مدح ألفية ابن مالك هذه ما يلي:

لقد مزقت قلبي سهام جفونها كما مزق اللخمي مذهب مالك

وصال على الأوصال بالقد قدها فأضحت كأبيات بتقطيع مالك

وقلدت إذ ذاك الهوى لمرادها كتقليد أعلام النحاة ابن مالك

وملكتها رقى لرقة لفظها وإن كنت لا أرضاها ملكاً لمالك

وناديتها يا منيتي بذل مهجتي وما لي قليل في بديع جمالك

وبالإجمال إن كتاب الألفية وصل بابن مالك إلى القمة في الشهرة وتعريف الناس به في كل مكان، وفي الواقع أن كتاب الألفية حوى النحو، ويكفي أن ندرك أن كل من درس النحو في المدة التي ألف فيها وإلى الآن عالة على هذا الكتاب، وحتى هذه اللحظة، كل من أراد أن يبلغ الغاية في النحو والصرف، لا يصل إلى ذلك ما لم يحط بهذا الكتاب علماً، وقد شرحت الألفية شروحاً كثيرة، ووضعت لها حواشي مختلفة، ومن أشهر الشروح التي وضعت عليها شرح ابن عقيل، وهو شرح سهل يستطيع فهمه كل من ألم بشيء من دراسة علم النحو، وليس فيه من التحامل على المؤلف إلا القليل، وبهذا الشرح حاشية مشهورة، هي حاشية الخضري، كما شرحها ابن الحاجب الذي تصدى لابن مالك كثيراً في هذا الشرح، ووضع ابن هشام كتابه أوضح المسالك تعليقاً على الألفية، وتعقب فيه ابن مالك وحاسبه حساباً عسسيراً، ومن الشروح المشهورة لمتن الألفية شرح الأشموني، وقد حوى بحق أسرار النحو وفلسفته، وهذا راجع إلى أنه قد أتى بعد الشروح الطويلة التي كتبت على الألفية، استوعبها ثم أتى بملخصها، وهو في الواقع أحسن ما كتب على الألفية[5]، ومن الحواشي المشهورة معه حاشية الصبان، وما كتب على الألفية كثير، يطول المقام لرده.

وألف ابن مالك لامية الأفعال، تناول فيها بعض ما تركه في الألفية، حيث إنه في الألفية لم يتعرّض لتصريف الأفعال، وإنّما تعرّض لتصريف الأسماء، من مصادر، ومشتقات، وتصغير، ونسب، وإعلال، وإبدال الخ. وتناول في لامية الأفعال أبنية الفعل المجرد، وتصاريفه، وأحكام اتصال الفعل الماضي بتاء

(5) الشيخ محمد الطنطاوي/ نشأة النحو/ الطبعة الثالثة/ مطبعة وادي الملوك/ القاهرة ـ مصر/ 1947م.

الضمير ونونه، كما تناول أبنية الفعل المزيد فيه، وفعل ما لم يسم فاعله، وفعل الأمر، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، وأبنية المصادر مفعل ومفعل بكسر العين وفتحها ومفعلة بفتح الميم والعين، واسم الآلة، وقد شرح هذا الكتاب الشيخ بحرق اليمنى، وكتب عليه الشيخ أحمد الرفاعي حاشية، وهي متداولة، كما شرح لامية الأفعال علماء آخرون.

وألف ابن مالك المقدمة الأسدية في النحو لولده المدعو بالأسد، وكتاب عدة اللافظ وعمدة الحافظ، وكتاب النظم الأوجز فيما يهمز، وكتاب إعراب مشكل البخاري، تعرَّض فيه لما يمكن أن يخفى على ما يؤخذ من ظاهر اللفظ، وكتاب الإعلام بمثلثات الكلام[6]، وفي هذا الكتاب يتعرض ابن مالك لمعاني الكلمات اللغوية، ويذكر النطق للكلمة، فيتكلم أولاً عما ثلث لفظه واتحد معناه، ويقول مثلاً في أول هذا القسم:

ذو الـــغـــربـــة الأَتـــيُّ والإِتـــيُّ وقـــيـــل فـــيـــه أيـــضـــاً الأُتـــيُّ

ويستمر أولاً في معاني الأسماء، ثم يذكر ما ورد من الأفعال مثلثاً باتفاق المعنى، فيقول:

هـــنـــد أَمَـــت وأَمِـــيَـــت وأَمُـــوَت أي أمـــة صـــارت وثـــلّـــث أَنِـــسَـــت

وهكذا يستمر في سرد الأفعال، التي أتت مثلثة لمعنى واحد، ثم بعد ذلك ينتقل لطريقة أخرى، ويعرض الكلمة مثلّثة، ولكل صورة معنى مستقل عن الآخر، ويبدأ ذلك من أوّل حروف الهجاء، وهو الهمزة إلى آخر الحروف، حيث يتناول ذلك بأن يأتي بأول حرف من الكلمة، ويبدأ بما أوله همزة من المثلث المختلف المعنى، فيقول:

دهـــر وغـــيـــظ أَبَـــدو الإِبِـــد مـــمـــلـــوكـــة ولاّدة والأُبُـــد

هـم مـكـشـروا الـغـيـظ الأُبُـود الـفـرد لا زلـت مـرضـى غـيـر ذي إغـضـاب

ويسير على هذه الطريقة إلى حرف الياء، وكل همه في هذا أن يربط بين

(6) عبد الحي بن العماد الحنبلي/ شذرات الذهب/ دار الآفاق الجديدة/ بيروت لبنان/ 1979م/ ج5/ ص339.

المعنى والصورة باللفظ، فقد يختلف اللفظ والمعنى واحد، وقد يختلف اللفظ ويختلف معه المعنى، وقد علق على هذا الكتاب الشيخ رمضان حلاوة، والذي تناوله ابن مالك في هذا الكتاب من المثلثات، هو الكثير الغالب، ولم يحصهاكلها، وتعقّبه في جميع الأبواب التي أتى بها في هذا الكتاب بعض العلماء، وذكر الكلمات التي أهملها ابن مالك، وهي مثلثة، ومن ذلك ما فعله الشيخ حلاوة السالف الذكر، حيث تتبع المعاجم، واستطاع أن يستخرج منها كلمات مثلثة لم يذكرها ابن مالك، وعلى سبيل المثال ما تعقبه به في قسم الهمزة: الأَمَّة الشجة في الرأس، والإِمَّة الدين والنعمة والحال، والأُمَّة الجماعة، فلم يذكر ذلك ابن مالك في قسم الهمزة.

وهذا الصنيع من ابن مالك في جمع المثلثات ليس جديداً، فليس هو أول من قام به من العلماء، بل سبقه بذلك قطرب تلميذ سيبويه في مثلثاته المشهورة، وابن دريد في قصيدته المقصورة، وهذا المجهود من ابن مالك له قيمة في جمع المفردات، من الدواوين، والمعاجم، وفي تطويعها وجعلها سهلة مستساغة لدارس اللغة، وهو لا شك مجهود قيم يستحق التقدير والإعجاب، ويكفيه ثناء أن يكون قد حشر لنا هذه المفردات مع معانيها، بطريقة سهلة وعرض شيّق جذاب.

ومن مؤلفات ابن مالك، تحفة المودود في المقصور والممدود، وفي هذا الكتاب تعرض للأسماء المقصورة والممدودة، وتكلم أولاً عما يقصر ويمد ويختلف المعنى تبعاً لذلك، ويقول في ذلك:

أطعت الهوى فالقلب منك هواء  مَسَا كصفًى مذبان منه صَفَاء

فالهوى بالقصر هو النفس، وبالمد مصدر هَوى الشيءُ إذا خلا، ويستمر على هذه الوتيرة في جمع المفردات، التي وردت مقصورة بمعنى، ومدودة بمعنى آخر، إلى أن ينتقل إلى ما يكسر أوله فيقصر، وما يفتح أوله فيمد والمعنى أيضاً مختلف، فيقول في أوله:

سوى مسلك الأبرار لميم سواءه  فِداك نفوس عاقهن فَداء

فسوى الشيء بمعنى نفسه قاله الأزهري، وسواؤه وسطه، والفِدى جمع فدية، والفَداء جماعة الطعام، من الشعير، والتمر، وغيرهما، ويستمر في هذا إلى أن ينتقل إلى ما يكسر فيقصر ويمد باختلاف المعنى، ويقول في أول ذلك:

ورب حِمًى صان الحِماء به عِفىً فأقفر حتى ليس فيه عِفَاء

فالحمى المكان المحمي، والحماء والمحاماة الممانعة، والعِفَى بالقصر جمع عفوة وهي الخيار من كل شيء، والعِفَاء بالمد والقصر ما طال وكثف من الوبر والشعر، ويسير على هذه الطريقة، إلى أن يصل إلى ما يفتح فيقصر ويضم فيمد باختلاف المعنى، فيقول:

حلا بحُلاءٍ ذي الدنا فعزيزها يصير لَقًى أو يعتريه لُقَاء

فالحلى مصدر حَلِيَ بالشيء إذا ظفر به، والحُلاء جمع حلوة وهي القشرة التي تقشر من الجلد، أو اللَّقًى الشيء الملقي غير معبوء به، واللُّقاء اللقوة أعاذنا الله منها، ويستمر على هذا النهج، إلى أن يرجع ثانياً إلى ما يفتح فيقصر ويكسر فيمد والمعنى واحد، فيقول في ذلك:

سيفنى الغَما والجذر بعد غِمائه ويبقى الفَدَا لو يستطاع فِدَاء

فالغَمَا والغِماء السقف، والفَدَاء والفِدَاء ما يفتدى به، وهكذا يسير فيما يضم ويكسر الخ.

وإذا أمعنا النظر في هذا، فسنجد أنه جمع للشوارد من مفردات اللغة، لا يخرج عما جاء في المعاجم، ولكن ابن مالك استطاع أن يجمعها ويجعلها قريبة التناول، في عرض بديع وعمق يدل على علو كعبه في متن اللغة، ومن مؤلفاته أيضاً كتاب الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد. . وفي هذا الكتاب يتناول المواضع التي تقع فيها الظاء من الكلمة، والمواضع التي تقع فيها الضاد، ويذكر لذلك بعض القواعد، ثم يستثنى ما خرج عنها فيقول:

بسبق شين أو الجيم استبانة ظا أو كاف أو لام أتى ملتمظا

ثم يقول بعد هذا الضابط الذي يذكره:

واستثن ذا الرا والجريض سوى ذي ذم أو لزوم من بنى كرضا

ويستمر على هذا المنوال، ويجمع في أثناء ذلك الكلمات المتشابهة في اللفظ، ويذكر التي تقع فيها الظاء، والتي تقع فيها الضاد، باختلاف المعنى، وأخيراً ينتهي الكتاب بما ينطق ضاداً وظاء والمعنى واحد، ويختم النهاية بما يقال بطاء[7] وظاء، وهو كما ترى مجهود يقوم على جمع المفردات، ومحاولة وضع القاعدة التي تشمل هذه المفردات، وبما أن اللغة تعتمد على السماع أكثر من القاعدة، تجد أن القاعدة التي تذكر لا تشمل إلا النزر اليسير، في حين أن الذي يحشد بعد ذلك أكثر، ولا شك أن هذا مجهود له أثره البعيد في الدراسات اللغوية، بمختلف قطاعاتها وشتى توجهاتها.

وقد بلغت مؤلفات ابن مالك ما ينيف على الثلاثين كتاباً، كلها في النحو واللغة، ما عدا القصيدة الدالية في القراءات، والمتتبع لكتب ابن مالك يرى فيها ظاهرة تكاد تشملها كلها، وتلك هي ظاهرة فكرة العرض للمسائل في قالب متقن على أن أغلب هذه المؤلفات منظومة في قالب شعري، وهذا فيما أعتقد يرجع إلى ولوع العلماء في ذلك العصر بهذه الطريقة، التي هي طريقة الشعر العلمي، ونظم الضوابط، والقواعد، والمسائل العلمية، حتى يسهل حفظها ونقلها في الأذهان[8] [9].

وفي مؤلفات ابن مالك في النحو والصرف، نراه يعرض المسائل وأغلبها يسير مع المذهب البصري، الذي كان أغلب النحاة يرونه مقدماً على المذهب الكوفي، فهو إذا رأى في مسألة رأياً يذكره صراحة، كما فعل في الألفية في عدة مواضع.

---

(7) جمال الدين محمد بن مالك/ الاعتضاد مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم 576.

(8) أحمد حسن الزيات/ تاريخ الأدب العربي/ دار الثقافة/ لبنان بيروت/ الطبعة الثامنة والعشرون/ العصر العباسي والعصر التركي/ ص416.

(9) أحمد السكندري ومصطفى غباني/ الوسيط في الأدب العربي/ دار المعارف ومطبعتها بمصر/ الطبقة السابعة/ 1928م/ ص301 ـ 302.

ميشال عاصي، أميل بديع يعقوب/ المعجم المفصل في اللغة والأدب/ بيروت ولبنان/ دار العلم للملايين/ ج2/ ص858.

## 3 ـ منهج ابن مالك في وضع القواعد النحوية:

منهج ابن مالك في تحقيق المسائل النحوية أو بتعبير أدق القواعد النحوية يقوم على ما قام به غيره، وساد في عصره، وعند الأقدمين، من عدم التفرقة الدقيقة بين اللغة المشتركة، واللغة العامة عند العرب، وهذا أمر راجع إلى أنهم كانوا يفهمون السليقة على خلاف ما نفهمها الآن، فقد كان الأقدمون يرون السليقة أمراً فطرياً عند العربي، فيولد العربي وتولد معه اللغة على رأيهم، وأما نحن الآن فنرى السليقة أمراً مكتسباً، وليست شيئاً فطرياً يولد مع الإنسان، ولهذا الاعتبار فرّق هؤلاء الأقدمون بين لغة القرآن، ولغة الحديث، ولغة الشعر، ولغة النثر، فاحتجوا بكل ما جاء في القرآن من روايات، حتى الشاذة منها، وأما الحديث فلم يحتجوا به، بحجة أن المقصود منه هو المعنى الذي تنصبُّ عليه الأحكام، بخلاف القرآن فإنه معجز بلفظه ومعناه، ثم إن الحديث يروى بالمعنى، ويرويه العربي والعجمي، ولهذا لا يصح الاستشهاد به، واستمروا على ذلك مدة، إلى أن نادى بعض العلماء بالاستشهاد بالحديث بقسم خاص منه، واستمر ذلك إلى أن جاء عصر ابن مالك، فأخذ بالحديث ولم يعتبر تلك القيود، التي وضعت للاحتجاج به، وذكر أن هناك بعض الظواهر المحلية في لغة الحديث، كالحديث الذي استشهد به على أن بعض العرب يلحق علامة الجمع بالفعل، في قول الرسول ﷺ: يتعاقبون فيكم ملائكة[10] بالليل وملائكة بالنهار، وقد تعقبه بعض العلماء بأن هذا جزء من حديث، وليس حديثاً تاماً مستقلاً، وأصل هذا الحديث: إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، وأما الشعر فقد قسموه إلى عصور حددوها باختلاف البداوة والحضارة، والنثر نظروا فيه للأمكنة باعتبار قربها من مكة[11] وبعدها عنها، فإذا علمنا هذا، لا نعجب من ابن مالك حين نراه يسلك في منهجه ما يلي:

---

(10) مختصر ابن أبي جمرة/ دار الفكر/ بيروت/ ص100.

(11) إبراهيم أنيس/ محاضرات علم اللغة للسنة الرابعة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة/ 1956م.

يرجع للقرآن، فإن وجد فيه ما يؤيد وجهة نظره اكتفى به، وأخذه شاهداً على ما يريد، وإلا بأن لم يجد من القرآن ما يريد، انتقل إلى الحديث، وقد كان فيه ذا قدم راسخة، وكثيراً ما استشهد به على ما يذهب إليه، وقال بالحديث مطلقاً دون قيد أو شرط، وكأنه بنى هذا على القول بمنع رواية الحديث بالمعنى، وهو قول ضعيف، يرده المقطوع به من نقل القضايا المتحدة بالألفاظ المختلفة، يقول الإمام النووي، في أول شرحه على صحيح مسلم: لا خلاف في منع رواية الحديث بالمعنى لمن لم يكن خبيراً بالألفاظ، ومقاصدها، عالماً بما يحيل المعاني، أما من كان كذلك فالصواب الجواز. . ولهذا لا نعجب حين نرى ابن مالك يأخذ من الحديث شاهداً على إلحاق علامة الجمع بالفاعل، وإن لم يجد في الحديث شيئاً يؤيد ما يريد ولا من القرآن، رجع إلى أشعار العرب يتصفحها، وكان فيها آية[12][13] وخاصة ما يستشهد به في القواعد والغريب، هذا هو بإيجاز مسلك ابن مالك في تقعيد القواعد النحوية، والذي نلاحظه على ذلك أنه لا يميل إلى العمق كثيراً، إذ أنه يعول مثلاً على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن أو الحديث، ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة، فيبني على ذلك الجواز، ويخالف الأئمة في ذلك، وعلى سبيل المثال، نأخذ رأيه في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، فقد منعه النحويون، وعللوا ذلك بأن تعلق العامل بالحال تابع لتلعقه بصاحبه، فحقه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة، أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، ولكن يمنع من ذلك صرف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدَّى بحرف واحد إلى شيئين، ولكن ابن مالك أجاز ذلك فقال في الألفية:

وسبق حال ما بحرف جر قد  أبوا ولا أمنعه إذا ورد

أي ورد به السماع في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: 28]. . وفي قول الشاعر:

لئن كان برد الماء هيمان صادياً  إلى حبيبا إنها لحبيب

(12) أحمد بن محمد المقري/ نفح الطيب المرجع السابق/ ص427.

(13) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ بغية الوعاة المرجع السابق.

وقوله:

فـإن تـك أذواد أصـبـن ونـسـوة فـلـن يـذهـبـوا فـرغـاً بـقـتـل حـبـال

فيهمان وصاديا حالان من الياء، وفرغاً حال ممن قتل، والحقيقة في هذا الموضوع أن التقديم مخصوص بالشعر، وأما الآية فمحمولة على أن كافة حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث[14]، والمعنى فيها إلا شديداً.

وهذا الصنيع من ابن مالك يرجع لكثرة حفظه وميله إلى النقل أكثر من ميله إلى المعقول، وهناك عامل آخر يجعلنا نفهم، لماذا ابن مالك يميل إلى عدم التعمق، والاكتفاء بظاهر النص من القرآن وغيره ليبني قاعدة أو يأخذ حكماً، هذا العامل لعَلّهُ السبب الأول والأخير، ذلك أن ابن مالك لم يكن له من بين الأساتذة الذين أخذ عنهم اللغة، من درس الفلسفة وما يمت لها، مما يدفع إلى العمق، والاستقصاء، ومتابعة الاحتمال، ومن هنا نستطيع أن نفهم ولوعه بالحفظ، وكثرة نظمه للضوابط في اللغة والنحو على السواء، ولا نميل في هذا الصدد إلى ما يحكيه عنه أبو حيان، من أن السبب في عدم استقصاء ابن مالك، يرجع إلى أنه أخذ العالم بالنظر فيه، دون الرجوع إلى العلماء، لأن الواقع أن تعمق الإنسان في البحث في أي مسألة، إنما يرجع إلى غزارة إطلاعه هو شخصياً أولاً، وإلى ميله واستعداده إلى تطبيق المعقول، ولا يتوقف ذلك على الأخذ من الأساتذة والعلماء فيما أعتقد، ومكانة الأستاذ رغم قوة أثرها وبعدها في نفس التلميذ، لا تعدو أن تكون مجرد إرشاد، وتوجيه، والمجهود الذي يبديه الشخص هو كل شيء، ولذلك لا أوافق أبا حيان فيما سبق أن حكاه، من أن سبب ذلك راجع إلى عدم مجالسة ابن مالك لمن له شأن في علم العربية، لأنه ثبت بما لا يحتمل مجالاً للشك، أن ابن مالك جالس من له الصدارة في هذا الشأن، ويكفي أن يكون في مقدمة ذلك: أبو علي الشوبين إمام النحاة في

(14) ابن عقيل/ شرح الفية ابن مالك/ المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة ـ مصر/ الطبعة الرابعة عشرة/ 1964م/ ج1/ باب الحال.

عصره وكل ما أميل إليه في هذا الصدد[15]: هو أن السبب في كل ذلك أن ابن مالك لم يكن له ميل إلى العلوم العقلية، وميله بل فطرته النقل، والحفظ، ولعل هذا يعطينا الضوء الواضح عن مكانته، في التضلع في غريب الشعر والحديث وكثرة الحفظ من شأنها أن تميل بصاحبها إلى البعد عن الدقة والعمق، وهذا السبب نفسه هو الذي يبين لنا لماذا ينفر ابن مالك من المناقشة والجدل.

**4 ـ طائفة من آراء ابن مالك النحوية:**

لابن مالك آراء موزعة في كتب النحو التي ألفها وفي غيرها، مما دار حول مسائل النحو، وأهم آرائه تقريباً جاءت في الألفية، وهو في آرائه تارة ينفرد عن جمهور النحاة بحكم مستقل، وتارة أخرى يرجح مذهباً على غيره، وفي هذا الصدد لا نحاول أن نذكر كل آرائه، بل سنورد شيئاً منها، على سبيل التكملة لما أرسلناه حول شخصيته من أضواء خافتة ومن ذلك: في باب المعرفة والنكرة. القاعدة: أنه متى أمكن أن يؤتى بالضمير المتصل فلا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل، ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

1 ـ إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل وهما ضميران أولهما أعرف من الثاني نحو سلنيه في قولك: الدرهم سلنيه، فيجوز في هاء سلنية الاتصال والانفصال، وكذلك الأمر في كل فعل أشبهه نحو: الكتاب أعطيتكه وأعطيتك إياه، فالاتصال والانفصال جائزان على السواء، ولكن سيبويه يرى أن الاتصال في هذه المسألة واجب، وأن الانفصال مختص بالشعر فقط...

2 ـ وأما إذا كان الضمير خبر كان أو إحدى أخواتها، أو كان مفعولاً ثانياً لظن أو إحدى أخواتها، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله، واختلف في المختار منها، فابن مالك يرى الاتصال، وسيبويه يرى الانفصال، وإلى ذلك يشير ابن مالك في الألفية بقوله:

وصل أو افصل هاء سلنيه وما  أشبهه في كنته الخلف انتمى

(15) أحمد بن محمد المقري/ نفح الطيب المرجع السابق/ ص427.

كـذاك خـلـتـنـيـه واتـصـالاً  اختـار غـيـري اختـار الانـفـصـالا

ويقول ابن عقيل: إن مذهب سيبويه أرجح، لأنه هو الكثير في لسان العرب، وحجة ابن مالك في هذا الموضوع أن الأصل الاتصال وقد أمكن، وجاء به التنزيل قال الله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ [الأنفال: 43]. قال الشاعر:

بـلـغـت صـنـع امـرئ بـر إخـالـكـه  إذ لـم تزل لاكتساب الحمد مقتدراً

وحجة غيره أن هذا الضمير خبر في الأصل، وحقه الفصل قبل دخول الناسخ، فكان يلزم أن يراعى ذلك أيضاً بعد دخوله، وقد جاء ذلك على لسان العرب كثيراً[16][17] قال الشاعر:

أخـي حـسـبـتـك إيـاه وقـد مـلـئـت  أرجـاء صـدرك بـالأضـغـان والإحـن

وحجة سيبويه أقوى من الوجهتين: النقلية، والعقلية، أما النقلية فكما يقول ابن عقيل: الغالب في لسان العرب الانفصال، والقاعدة إنما تبنى على الكثير الغالب، وهذا أمر لا يحتاج إلى توضيح، وإذا أضفنا إلى هذا أن الأصل في الخبر الانفصال، لأنه جزء مستقل عن المبتدإ الذي هو اسم كان أو إحدى أخواتها، والمفعول الأول الظن أو إحدى أخواتها، لم يبق إلا أن نرجح الانفصال، ولكن كما سبق أن ذكرنا عن ابن مالك، أنه يبني القاعدة لمجرد ورود نص يعطي ظاهرة ذلك، والحقيقة أن مجرد ورود نص، من القرآن، أو غيره لإثبات أو ترجيح قاعدة لا يكفي، بل لا بد من الفحص والاستقصاء، بحيث تكون هناك نصوص أغلبية تؤيد هذا النص حتى تبنى عليه القاعدة.

و في باب اسم الإشارة، القسمة العقلية تقتضي أن يكون لاسم الإشارة ثلاث مراتب، قربى، ووسطى، وبعدى، فاسم الإشارة القريب يكون مجرداً من الكاف واللام، واسم الإشارة الوسط يكون مقروناً بالكاف، واسم الإشارة البعيد

---

(16) ابن عقيل المرجع السابق/ باب المعرفة والنكرة.

(17) ابن هشام/ التصريح على التوضيح شرح الشيخ خالد الأزهري/ دار الفكر/ بيروت ـ لبنان/ ج1/ ص108.

يكون مقروناً بالكاف مع اللام إلا فيما استثنى منه، وفعلاً ذهب الجمهور إلى هذا، ولكن ابن مالك لا يرى لاسم الإشارة إلاّ مرتبتين فقط، قربى، وبعدى، ولا يقر المرتبة[18] الوسطى، واعتماده في ذلك على النقل فقط، ولا يهمه تحكيم المعقول في ذلك، فعلى رأي ابن مالك يشار للمكان القريب بهنا، ويتقدمها هاء التنبيه فيقال: ها هنا، وللبعيد بهناك وهنالك، وأما على رأي الجمهور الذين يرون المرتبة الوسطى، فيشار للمكان القريب بهنا وها هنا، وللمكان الوسط بهناك، وللمكان البعيد بهنالك.. ورأي الجمهور في هذا هو الراجح، لأن المسألة لا تعدو أن تكون قسمة عقلية، وهي ما يقره المنطق، وابن مالك غلبه في هذا منطق النقل، وفعلاً اللغة أكثر ميلاً إلى المنقول منها إلى المعقول.

وفي باب المبتدأ والخبر القاعدة التي يذهب إليها النحويون أعني جمهورهم، أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الذات، وأما الاسم المعنى فيجوز ذلك فيه، فلا يصح مثلاً أن تقول: محمد اليوم ما لم يفد ذلك، فإن أفاد جاز، نحو الليلة الهلال، والفاكهة شهور الصيف، والإفادة تحصل بأمور ثلاثة:

1 ـ تخصيص الزمان بوصف، أو إضافة مع جره بفي، مثل نحن في شهر طيب.

2 ـ أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتاً فوقتاً، نحو الفاكهة شهور الصيف.

3 ـ تقدير مضاف هو معنى، نحو اليوم خمر وغداً أمر في قول امرئ القيس، على هذا جرى جمهور البصريين، وذهب ابن مالك إلى عدم التفصيل والتقدير في كل ذلك، لأن هذه الأشياء التي تحصل بها الفائدة تشبه المعنى، لحدوثها وقتاً فوقتاً، وإلى ذلك يشير في الألفية بقوله:

ولا يكون اسم زمان خبراً عن جثة ما لم يفد فأخبرا

(18) الأشموني/ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك/ مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة ـ مصر/ الطبعة الثالثة/ ج1/ باب الإشارة.

والواقع أن التفصيل في هذا الموضوع فيه شيء من التعسّف، والتفريع الذي لا داعي إليه، ولا يكفي في ذلك مجرد حصول الإفادة، لأن المقصودمن الخبر هو الفائدة عن أي طريق، ولهذا أستصوب ما ذهب إليه ابن مالك في هذا الموضوع، ويشترط جمهور النحاة لحذف النون ممن كان في المضارع، من ضمن ما يشترطون ألا تدخل على ساكن، وقد خالف في ذلك يونس، ورجح ابن مالك مذهب يونس على مذهب الجمهور، استشهاداً منه ومن يونس بقول الشاعر:

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة  فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وبالقراءة الشاذة في قول الله تعالى: ﴿لم يك الذين كفروا﴾ لأنه لا ضرورة للشاعر في هذا، لإمكان أن يقول: فإن لم تكن الخ، وهذا مبنى على رأيه في الضرورة، وسنبينه وهو غير مقبول من ابن مالك ويونس، لأن الفصيح هو مجاراة الجمهور، وورد نصٍ أو اثنين يخالفان ذلك لا يضر الأغلب والكثير، والذي جرّ ابن مالك ويونس إلى كل هذا، هو ما وقع فيه السابقون من عدم تفرقتهم بين اللغة المشتركة ولغة الخطاب للعرب، وظنوا أن كل ما ورد عن العرب يصح الاحتجاج[19][20] به والاستشهاد، ومن هنا رأوا للقرآن لغة، ولغيره لغة أخرى، واحتجوا بكل ما ورد من قراءات للقرآن. وهذا ما لا يسلم به، ولعل من المناسب هنا أن نذكر بعض ما ذهب إليه العلماء في الضرورة الشعرية، لنرى رأي ابن مالك فيها.

ذهب الجمهور إلى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر مندوحة أم لا، ومنهم من قال في ذلك: إنها ما ليس للشاعر عنها مندوحة، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره، مما هو مبسوط في شرح نظم الفصيح لأبي الطيب الفاسي، وإلى هذا ذهب ابن مالك، لأن الضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع له، فوصل ـ أَلْ ـ مثلاً بالمضارع وغيره جائز اختياراً عند هؤلاء، ولكنه قليل، وقد صرح بذلك ابن

(19) الأشموني المرجع السابق/ باب المعرفة والنكرة والنواسخ.

(20) إبراهيم أنيس/ محاضرات علم اللغة للسنة الرابعة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة/ 1956م.

مالك في شرح التسهيل، وقد ردَّ الإمام الشاطبي هذا الرأي في شرحه لألفية ابن مالك، وبين هذه المسألة بما هو أوسع من ذلك، في باب الضرائر من كتابه أصول العربية، وملخص ما ذكره في شرح الألفية أن هذا القول باطل من وجوه:

1 ـ إجماع النحاة على عدم اختيار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبراً نبهوا عليه.

2 ـ أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل، وعلى سبيل المثال الراء في كلام العرب من الشيوع بمكان، ولا نكاد ننطق بجملتين تعريان عنها، وقد استطاع واصل ابن عطاء أن يتركها للثغة لسانه، فكان إحدى الأعاجيب، ولا مرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد، أدَّى إلى أن لا ضرورة في شعر عربي، وهذا خلاف الإجماع، وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضوع، مما أدى إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة.

3 ـ أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، وهم في هذا الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال؟..

4 ـ أن العربي يأبى الكلام القياسي لعارض زحاف، فيستطيب المزاحف دون غيره، أو بالعكس، فترتكب الضرورة.. ويقول أبو حيان: إن ابن مالك[21][22] لم يفهم الضرورة إلا أنها الألجاء إلى الشيء، فعلى زعمه لا

(21) محمود شكري الألوسي/ الضرائر يسوغ للشاعر/ مكتبة البيان ـ بغداد/ ص 6 ـ 8.

(22) الأشموني المرجع السابق/ باب المعرفة والنكرة.

توجد ضرورة أصلاً، والضرورة في الحقيقة هي ما وقع من تراكيبهم الخاصة بالشعر دون غيره.

هذه باختصار بسطة من آراء العلماء في الضرورة، والذي نميل إليه هو ما ذهب إليه الإمام الشاطبي للأدلة السالفة، ولا نقر أبا حيان على اتهامه لابن مالك بعدم الفهم للضرورة، فإن هذا في الواقع تحامل، لا يصح أن يقبل في إمام كابن مالك، مهما بلغ به الأمر من الشطط، وفي باب الفاعل يرى ابن مالك إلحاق علامة الجمع والمثنى للفعل، ويقول: إن هذه لغة بلحارث، ومن ضمن ما يستشهد به على وجهة نظره هذه، قول الرسول ﷺ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل[23] وملائكة بالنهار. . فيرى أن الواو في يتعاقبون علامة الجمع وملائكة فاعل، ولكن رد عليه أن هذا جزء من حديث، وأصله إن له ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، فيتعاقبون مرفوع بثبوت النون والواو فاعل، والجملة خبران، وملائكة بالليل، الخ كلام مستأنف من جديد، وكل ما ورد من شواهد شعرية مؤول، إما على أنه أي الاسم الذي يأتي بعد العلامة بدل منها، وهي ضمير فاعل بالفعل، وإما على أنه مبتدأ مؤخر، والفعل وما اتصل به خبر مقدم، وعلى هذا لا يصح القطع بهذه الوجهة، لأنها أمر احتمالي[24] لا ينهض مع المقطوع به.

ويرى ابن مالك في باب ما لم يسم فاعله، أنه يجوز نيابة المفعول الثاني من باب كسا إذا أمن اللبس، وهو في هذا يوافق الجمهور، ولكنه يختلف معهم في باب رأى وظن، فالجمهور لا يجيز نيابة المفعول الثاني منهما ولو أمن اللبس، وابن مالك يرى أنه لا مانع من ذلك إذا أمن اللبس، لأن كلا الفعلين يصلح لأن يكون مظنوناً ومرئياً، وفي هذا الاتجاه من ابن مالك كثير من الصواب[25][26]، فالعبرة في هذا الموضوع بالتمييز، ومتى حصل ويكون ذلك

---

(23) مختصر ابن أبي جمرة السابق.

(24) الأشموني المرجع السابق/ ج2/ باب الفاعل.

(25) حاشية الصبان علي الأشموني/ ج2/ باب ما لم يسم فاعله.

(26) ابن هشام/ التصريح على التوضيح المرجع السابق/ باب ما لم يسم فاعله.

بأمن اللبس، فلا مانع من نيابة المفعول الثاني في باب أرى وظن الخ، ويرى ابن مالك في باب الاستثناء، أن سوى تخرج عن الظرفية وتستعمل اسماً، ومن ذلك قول الشاعر:

وإذا تباع كريمة أو تشترى فسواك بائعها وأنت المشترى

فسوى هنا مبتدأ، وجاءت فاعلاً كقوله:

ولم يبق سوى العدوان دنَّاهم كما دانوا

ووقعت اسماً لأنه في قوله:

لديك كفيل بالمنى لمؤمل وإن سواك من يؤمله يشقى

ومن أمثلتها مجرورة قوله:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منَّا ولا من سوائنا

وقول الرسول ﷺ: دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها.

وقوله ﷺ: ما أنتم في سواك من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثوب الأبيض، ويرى سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية، وما ورد من ذلك خارجاً عنها فللضرورة الشعرية، وكل ما جاء من النثر فمؤول، وليس قاطعاً في أنها خرجت عن الظرفية.. وابن مالك في هذا يحالفه الصواب، لأن الشواهد[27][28] عليه كثيرة متواترة، ولا داعي لتكلف التخريج والتفرقة بين الشعر وغيره في هذا الصدد، فمتى أيّد النثر الشعر جاز ذلك.

وفي باب التمييز يذهب سيبويه إلى منع تقديم التمييز على عامله، سواء كان متصرفاً أم لا، ويرى ابن ملك التفصيل، فإن كان عامل التمييز جامداً يمنع التقديم، وإن كان متصرفاً يرى أنه لا مانع من ذلك، ولكن اختلف رأيه، فتارة يرى أن هذا هو الكثير، وتارة يقول: إنه قليل، ومستنده في ذلك كله، ما جاء في الشعر، فمن ذلك قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

(27) ابن عقيل المرجع السابق/ باب الاستثناء.

(28) الأشموني المرجع السابق/ ج2/ باب الاستثناء.

وقول الشاعر:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا وما أرعويت وشيبا رأسي اشتعلا

وفي الواقع هذا تصرف جميل من ابن مالك، لأن العامل إذا كان متصرفاً فلا مانع من أن نتصرف في معموله، وخاصة قد ورد به[29][30] النص في الشعر.. وفي باب الإضافة اختلف النحاة في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر، وقيل: هو مجرور بالمضاف، ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحاة، وبعضهم يرى أنها تكون بمعنى من أو في أو اللام، وإلى هذا ذهب ابن مالك، وأشار إلى ذلك بقوله في الألفية:

واجرروانو معنى من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

وهذا أيضاً من ابن مالك أمر مقبول، لأن الإضافة مع إفادتها للتعريف أو التخصيص يجب أن تكمل المعنى الذي وردت من أجله، ويستتبع ذلك أن تبين نوع الحرف الذي تكون على معناه، والقاعدة في الإضافة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، لأنهما كالشيء الواحد، ولا يجوز الفصل بينهما إلا لضرورة شعرية، وهذا أمر مطرد في الإضافة بجميع أنواعها، وأجاز ابن مالك أن يفصل في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل، والمضاف إليه، وهو المصدر، واسم الفاعل، بما نصبه المضاف، من مفعول به، أو ظرف، أو شبهه، فمثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾(*) [الأنعام: 137]. في قراءة ابن عامر بنصب الأولاد وجر الشركاء.. فهذا مثال ما فصل فيه بين المفعول، ومثال ما فصل فيه بالظرف المنصوب قول من يوثق بعربيته: ترك يوماً نفسِك وهواها سعى لها في رداها.. وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾(**) [إبراهيم: 47] بنصب وعد

---

(29) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي/ الأشباه والنظائر/ دار الكتب العلمية/ بيروت ـ لبنان/ الطبعة الأولى/ 19984م/ ج2/ ص107 ـ 108.

(30) ابن عقيل المرجع السابق/ باب التمييز.

(*) قال الله تعالى: ﴿وكذلك زينَ لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم﴾.

(**) قال الله تعالى: ﴿فلا تحسبن اللهَ مخلفَ وعدَه رسلِه﴾.

وجر رسله، ومثال الفصل يشبه الظرف، قول الرسول ﷺ في حديث أبي الدرداء:[31][32][33]. هل أنتم تاركو لي صاحبي؟.. هذا موجز من آراء ابن مالك النحوية، وهي كما ترى قل من كثر وقطرة من بحر، وإيراد آرائه كلها لا يسع لها هذا المجال، وقد أوردت طائفة منها لنلقي الضوء على بعض من جوانب شخصيته، فهو وكما ترى يطرح آراءه في مختلف المسائل، مع الأدلة التي يرتضيها.

**خاتمة نقد وتقدير:**

ابن مالك كما نرى من سرد تاريخ حياته، شخصية فذة أظهرت لنا بكل وضوح معنى الصبر والجلد، وقد استطاع أن يصل إلى ما يريد بواسطة الصبر والجد والمثابرة، وهو لا شك إمام من الأئمة الأعلام الذين يعتد بهم في المجالات العلمية في عصره وما بعده، وخاصة في آفاق اللغة وفروعها، والشيء الذي يسجل عليه، هو أنه في تقعيده للقواعد، لا يحاول أن يبحث بعمق ما يمكن أن يرد على الضوابط التي يضعها، ومن هنا كان في بعض استنباطاته شيء من الضعف، ورأى ابن حيان فيه في هذا الصدد مبالغ فيه، حيث يرى أن جميع استنباطاته ضعيفة، وقد عرفنا قصد ابن حيان من ذلك، وبطلان حجته التي استند عليها، وابن مالك في أكثر المسائل النحوية يميل إلى رأي البصريين، ولا يميل إلى المذهب الكوفي إلا في القليل النادر، وهذا الرأي متأثر فيه برأي علماء عصره، الذين كانوا يقدمون المذهب البصرى على غيره، وفي الحقيقة كان الواجب على إمام كابن مالك أن يستقصي ويبحث، ولا يميل إلا مع الحقيقة، سواء كانت في جانب البصريين أو غيرهم، والذي ندركه في هذا المجال أن ابن مالك كما سلف يميل إلى الحفظ كثيراً، المذهب البصري كما هو معروف بحكّم المنقول أكثر من غيره، بخلاف المذهب الكوفي الذي يكتفي لوضع

---

(31) الأشموني المرجع السابق 22/ باب التمييز.

(32) ابن هشام/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت ـ لبنان/ الطبعة الخامسة/ ج1/ باب التمييز.

(33) محمود شكري الألوسي/ الضرائر المرجع السابق/ ص142.

القاعدة بشاهد أو اثنين، وهذا من شأنه أن ينحو بابن مالك إلى الميل للمذهب البصري.. وكثير من المسائل أثبتت أن لابن مالك شخصيته، وهي شخصية العالم الخبير باللغة وفروعها، وفي الواقع أن سوق بعض المآخذ البسيطة عن هذه الشخصية الفذة لم يكن الدافع إليها إلا الإعجاب والتقدير، فهذه الشخصية العظيمة خدمت لب اللغة، ولا يستطيع منصف أن ينكر فضلها وجهودها، التي بقيت دهوراً مجال الشرح، والبحث، والإفادة، في آفاق المعرفة، والعقيدة، والفكر، فالأساسيات التي وضعها ابن مالك في النحو، كان لها الصدى البعيد، في الدراسات اللغوية، من مختلف الفئات، ومختلف العلماء، الذين كانوا يسيرون على نهجه، والذين كانوا يعارضونه، ويحاولون بشتّى الوسائل والسبل أن يبطلوا ما طرحه من أفكار، فجزاه الله خير الجزاء، وأجزل له الثواب في جنة المأوى.